

أرومة النموذج الوظيفي في التراث اللغوي العربي قراءة إبستمولوجية في الجهاز التداولي عند أحمد المتوكّل

ياسر آغا.

المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة -

ديباجة:

حققت اللسانيات إنجازات نظرية و إبستمولوجية مهمة، سواءً على مستوى المنهج والرؤية، أو على مستوى تقنيات التحليل وإجراءاته، و بفضل هذا الإنجاز العلمي تحوّلت إلى نموذج تمثيلي تتطّلع العلوم الإنسانية الأخرى إلى الاحتذاء به¹، و هذا ما أبان عنه الفيلسوف الإناسي " كلود ليفي ستروس "، حين نشر مُصنّفه " الإناسة البنيوية " سنة 1958²، مُشيراً إلى أنّ اللسانيات بفضل توجّها العلمي ستصبح جسراً تعبره كلّ العلوم الإنسانية الأخرى³، و بفضل المقاربة الإبستمولوجية التي تهتمّ بصورة المعرفة اللسانية بغيّة تقويمها من جهة أسسها و مبادئها المصرّح بها، أو المسكوت عنها، أصبح للغة دور مركزيّ أنتج وعياً متزايداً بالدور الذي تلعبه⁴ و ذلك لتميّزها بالقيدين؛ الأنطولوجي و الإبستمولوجي، تبعاً لهذا الجهاز المفهومي عرف البحث اللساني تحولات نوعية كانت نتيجة الاهتمام بهذه الآلة المسؤولة عن التظاهرات اللغوية، و لهذا يعدّ "السؤال عن الكيفية التي استطاع بها الإنسان أن يطوّع جهازه اللغوي ليجعله جهازاً مرناً نحو وظائف متعدّدة، سؤالاً إبستمولوجياً بالأساس"⁵ و من هنا كانت ضرورة بناء نماذج لسانية لرصد مُختلف الظواهر اللغوية، إضافةً إلى رصد بعض المفاهيم و التصوّرات و كيفية بنائها ذهنياً و علاقة المقولات التحوّلية بها، و نجد من ضمن هذه النماذج اللسانية " نظرية النحو الوظيفي " التي ظهرت في الثلث الأخير من القرن الماضي، التي أرسى دعائمها اللساني الهولندي " سيمون ديك "، و تمّت صياغتها و نقلها إلى العالم العربي بفضل جهود اللساني المغربي " أحمد المتوكّل "، حيث اعتمدها مشروعاً له في تقديم بعض المقترحات لوصف العربية، و قد ظهر ذلك في نماذجه التي استحدثها مثل نحو الطبقات القالبية، و النموذج الموسّع، حيث حاول من خلالها إعطاء قراءة لسانية جديدة، على مستوى من العمق مُضيفاً تفسيراً لعددٍ من قضايا اللغة العربية منظوراً إليها من وجهة وظيفية.

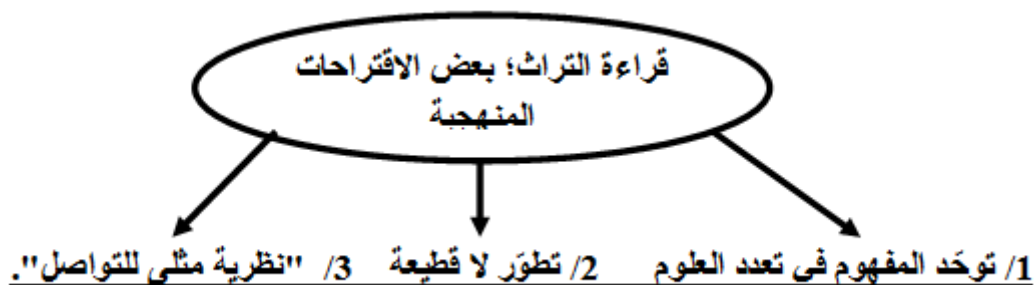
أولاً: التصور المتوكلي للنموذج الوظيفي في التراث اللغوي العربي.

لا يوجد فردٌ عاقلٌ اليومَ يُمكنه أن يُنكرَ دورَ التراث، و أهميته في الحفاظ على هوية الشعوب، لأنه يُعدُّ جزءاً مهماً في بناء المعرفة الإنسانية،" فلا غرابة أن تُعدَّ قراءة التراث تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي بما يسمَحُ ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب.⁶ ونحنُ نعلمُ أن السمةَ الغالبة على لسانيات التراث*⁷؛ هي اعتمادها على تأويلٍ للنصوصِ وفُقِّ قرائيةٍ تطرح مجموعةً من التقديرات على شكل حدوس، قصد البرهنة على نسقَيْنِ مختلفين من حيث هي تصورات لغوية، لكلٍ منهما قيمته المعرفية و سماته المنهجية، في ضوء مقارنةٍ من شأنها أن تطرح مجموعة من الأسئلة و الإشكالات العميقة، لتكشف اللبس و ترفع الصراع الوهمي بين منظومتين اشتركتا في دراسة مادة لغوية واحدة.⁸

و لعلَّ من مستلزمات الموقف العلمي بموقفيته المنهجية، و مفهوميته الموضوعية، أننا حينما ندعو إلى إقامة حوارٍ معرفي بين تراث لغوي و علم ألسني حديث، فإنما نرومُ إلى تأسيس مقولةٍ واعية لا يمكن لأيِّ معطى حضاري أن يحجب عنا متطلبات المعرفة العلمية الرصينة، و كذا شروط تحقيق الممارسة العلمية السليمة، و من وجهةٍ علميةٍ فإننا نصدر عن موقعٍ منهجيٍّ هو القراءة المعاصرة التي تقتضي ضمناً استيعاباً مزدوجاً: طرفه الأول في التراث، و طرفه الآخر في العلم الحديث، و متى توفرت المعادلة بطرفيها تسنى إجراء القراءة الجدلية التي هي بالضرورة قراءة نقدية واعية تستندُ أساساً إلى التفاعل العضوي⁹ وهو ما اصطُحَّ عليه بالقراءة التفاعلية؛ التي تروم صوغَ النظريات القديمة في قالبٍ جديد يتيحُ المقارنة بينها و بين الحديث من النظريات، و ذلك لخلق نموذج لغوي عربي أو نماذجٍ عدّة تضطلع بوصف اللغة انطلاقاً من النظريات القديمة، بعد أن تُقَوَّلَبَ و تُمَحَّصَ في إطار النظرية اللسانية، و أن تحتكَّ بما تفرَّع و يتفرَّع من نماذج لغوية، وذلك لتحديد الغاية المنشودة على الصعيد الفكري و الحضاري معاً؛ ألا و هي إعطاء النظرية اللسانية العربية القديمة مكانتها اللائقة بها في إطار مراحل الفكر اللغوي الإنساني، لخلق نوعٍ من التفاعل بين الفكر اللغوي العربي القديم، و النظريات اللسانية الحديثة القائمة على الأخذ و العطاء والقرض و الاقتراض بينهما، لإنتاج مقولات لغوية جديدة من شأنها أن تُستثمرَ في الحقل الإبيستيمولوجي اللساني بشكلٍ عام.¹⁰

سنحاول أن نرسم بعضاً من ملامح القيمة الموضوعية، التي تجسدت في المقاربة اللسانية التي قام بها أحمد المتوكّل، من خلال تصوّر لساني ساعده في عملية بناء جهاز واصف يكفل التمثيل الملائم للظاهرة المرومّ رصدها، و هو ما اصطلح عليه بـ: "النمذجة أو النموذج"¹¹، و هو تصوّر قائم بذاته على مفاهيم إجرائية متناسقة من حيث أصولها النظرية والمنهجية، إذ تكفلها رؤية موضوعية في الوقت نفسه، و حريّ بنا في هذا المقام أيضاً أن نُعيد النظر بخلفية الدحض و برؤية التقييم، في بعض الآراء التي يرى أصحابها أنّ المقاربات اللسانية باقتصارها على الدراسات التّمطيّة المتّصلة بالتراث اللغوي القديم دون سواه، لا تخدم تطوّر اللسان العربي بل تمثّل عائقاً إبستمولوجياً في التفكير و الرؤية في مسألة اللّغة ذاتها، بل قد يكون سبباً رئيساً في تعطيل الدّرس اللساني الحديث، و نحن أمام هذه الرؤية الضيقة إن صحّ القول، جعلتنا نستذكر "ميلادَ حظير" فرضته الجمعية اللسانية بباريس المؤسسة سنة 1866، بجزء من شهرتها للمادة 2 من نظامها الأساسي الأول حيث وردَ فيها: "لا تقبلُ الجمعيةُ أيّ مداخلةٍ تتعلّق بأصل اللّغة"¹²، و كأنّ الأمر نفسه أُريدَ تطبيقه و إسقاطه في مسألة البحث في التراث اللغوي، و أُريدَ لهذا الباب هو كذلك أن يُغلق تماماً، لكن سنتبيّن من خلال المُقترح و التّصوّر المتوكّلي، أنّ هذا الرّعم هو زعمٌ نسبيّ و سطحي ليس له ما يبرّره إن لم نقلْ بأنّه ينافي وجه الصّواب.

يقترحُ أحمد المتوكّل منطلقاً منهجياً يسعى من خلاله إلى قراءة التراث اللغوي، كونه هذا العمل يعدّ أولى خطوات الممارسة اللسانية و المقومات المنهجية، لإقامة حوارٍ إبستيمي بين مُدوّنين أثناء تحكيم النظرية اللسانية، و بنائها وفق مقاربة لظواهر لغوية ما، و بناءً على ما سبق يقترح المتوكّل نموذجاً معرفياً لمقاربة التراث، تختزله الخطاطة الآتية :



فيما يخصّ المنطلق المنهجي الأول يرى أحمد المتوكّل بأنّ المفاهيم المُعتمدة في "علوم اللّغة العربية" من نحوٍ و صرفٍ و بلاغة، وفقه اللّغة و أصول الفقه و التفسير، تُنزع إلى

التَّوَحُّدُ و إن تعددت هذه العلوم، إذ الهدفُ ليس التَّعْرِيفُ بها بل لاستكشاف النَّسَقِ النَّظْرِيِّ الَّذِي يُوَطِّرُهَا جَمِيعُهَا و يُوَالِفُ بَيْنَهَا مَهْمَا اختلفت موضوعاً و مَنَهَجاً، بوصف موادها الَّتِي تَخَصُّهَا و أدواتها و مفاهيمها مُكوِّنَاتٍ لمقاربةٍ واحدةٍ للخطاب، تستمدُّ مفاهيمها و منهجها من جهاز نظري واحد، عُنِيَتْ كَتَبَ فقه اللُّغَةِ على الخُصُوصِ برصده و تبيينه¹³، أمَّا المُقْتَرِحُ الثَّانِي فيقصدُ به "رفع مفهوم القطيعة المعرفية عن علاقة اللسانيات الحديثة بالفكر اللغوي القديم، و اعتبار المنحى الوظيفي العربي الحديث امتداداً طبيعياً للدراسات البلاغية و الأصولية و النحوية العربية القديمة"¹⁴

و قد بيَّن أحمد المتوكَّل أنَّ فكرة القطيعة لم تلبث أن فندتها دراسات إستيمولوجية لسانية مثلاً عمال اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي 1966، و كورودا 1972، و سيميائية غريماس 1966. فحقائق مثل هذه تُبيِّن أنَّ اللسانيات الحديثة ليست إلاَّ حقبةً من حقب تطوَّر فكر لغويٍّ واحد بدأ حين بدأ الإنسان يُفكِّر في اللُّغَةِ و سيمتدَّ امتدادَ التفكير باللُّغَةِ¹⁵ و هذه أولى الرَّدود على الرِّعْم الَّذِي أوردناه سابقاً، وقد ننزاحُ قليلاً لنضيف شيئاً آخر و نقول: ألم يكن ظهور النحو العقلاني ابتداءً من القرن الخامس عشر وبعده النحو المُقارن في القرن التاسع عشر مُستحيلاً لولا عملية استقراء واستتطاق التراث اللغوي السُّنُسُكريتي¹⁶، نبقى في المقترح الثَّانِي لِنُبيِّن أطروحة التَّطَوُّر في مقابل أطروحة القطيعة؛ حيث حاول المتوكَّل استكشاف إمكانات عقد حوارٍ معرفيٍّ بين النَّظْرِيَةِ الدَّلَالِيَةِ العربية المستخلصة، بعد استخلاصه لمقومات التنظير، و تحديده لمعالم منهجية عامة، مع نظريات لسانية حديثة خاصةً تلك النَّظْرِيَاتِ الموجهة تداوُلِيّاً مثل نظرية الأفعال اللغوية ونموذج الفرضية الإنجازية، و ذلك لإتاحة استثمار نتاج لغوي قديم في ضوء نموذج لساني حديث على وجه التنظير¹⁷، أمَّا فيما يخصَّ المقترح الأخير فيمكن القولُ بأنَّه: اقتصارُ دراسةٍ ما في ممارستها التنظيرية أثناء البحث في مدونة لغوية قد تسبق فترة الدراسة نفسها بفترةٍ من الرِّمَن، حيث تقتصرُ هذه الدراسة على البحث في تلك المدونة "تعني به النصوص التراثية" مُحاولَةً منها تحميلةً ما لا يحتمل في الدرس اللساني الحديث، و هذا هو النمط الغالب، و المشهورُ في عملية الإسقاط، و هو ما اصطلح عليه المتوكَّل بـ"إسقاط وجود"، والمتوكَّل نفسه يوضح مفهوم الإسقاط إذ يقول: "أمَّا الإسقاط بحسب فهمنا له في حقل اللغويات؛ فهو قراءةٌ نظريةٌ ما من خلال نظريةٍ أخرى"¹⁸، و يميِّزُ بَيْنَ نوعين من الإسقاط، "إسقاط وجود" و "إسقاط تقويم"، أمَّا الأوَّل فقد عرَّجنا عليه قبل قليل و من أمثلة ذلك كأن يُقالَ مثلاً إنَّ مفهوم تحوُّل النمط

الذي تحدّث عنه بوستويفسكي موجوداً بالخصائص الصورية نفسها في المدونة اللغوية القديمة، أو كأن نقابل مفهوم توزيع النعت الظرفي الذي تحدّث عنه فيرنانديز لاغونيا و دي ميغل بمفهوم الوضع والاستعمال، و الحمل على الترتيب عند شهاب الدين القرافي في تفرقة بين الدلالة باللفظ، و دلالة اللفظ و ذلك أثناء حديثه عن عملية التخاطب، أمّا إسقاط التقويم: "فإن تُنقَد نظرية ما سلباً أو إيجاباً انطلاقاً من نظرية أخرى، مثال ذلك أن يُعاب على نظرية صورية أنّها لا تعتمد الدلالة و التداول في رصد البنية الصرفية-التركيبية أو أن يُعاب في المقابل على نظرية وظيفية الأخذ بهذين البعدين في وصف خصائص العبارات اللغوية وتفسيرها".¹⁹

بعد هذا المقترح الذي قدّمناه، نوّد أن نُشير الآن إلى أنّ المحطّات الأولى التي قام عليها مشروع أحمد المتوكّل، تمظهرت في بحوثه الأولى المتمثلة في إعادة قراءة نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، إضافةً منه إلى تقديم رؤيته و تأمّلاته حول نظرية المعنى في الفكر اللغوي القديم، و معالجته لبعض آراء السكاكي في مفتاحه، و كذا نلمس وصفه و تفسيره لكثير من قضايا اللغة العربية بروية وظيفية، من خلال مُعالجته لبعض المسائل والافتراضات الوظيفية مثل مسألة "المتصل و المنقطع" و "المذمَج و المُلحَق"، و مسألة "المركز و الرّيض"²⁰، قياساً مع أهمّ النتائج و التحليلات التي توصل إليها الفكر اللغوي العربي القديم مركزاً في ذلك على أهمّ مدونة لغوية متنوّعة، تجسّدت في مؤلفات نحوية مثل كتابي الاقتراح في علم أصول النحو، و همعُ الهوامع للسيوطي جلال الدين، و شرح المفصل لمؤقّق الدين بن يعيش، إضافةً إلى مؤلفات ابن هشام الأنصاري مركزاً على ثلاثيته المشهورة: "أوضح المسالك- شرح شذور الذهب - مُغني اللبيب"، و أخرى أخذت منحنى أصولي مثل الموافقات للشاطبي، و المستصفي للغزالي، حيث كان لهذه المدونات دور مهمّ، و إثراء نظريّ و منهجيّ في وصف بنيات اللغة و تفسيرها وتحليل مكوناتها تحليلاً شمولياً مُتكاملاً، و تجلّى ذلك كلّه من خلال مقارنته التي قام بها وفق هذه المدونات المذكورة آنفاً.

لا بأس أن نعرض في هذا المدخل نماذج و أمثلة، نستكشف من خلالها بعض مظاهر التماثل و الافتراض بين الفكر اللغوي القديم و النحو الوظيفي في مشروع أحمد المتوكّل:²¹

1/ التماثل :

أ - المظهر الاستعمالي للغة و تبعية بنيتها لوظيفة التواصل:²²

من المفاهيم التي ركز عليها كل من الفكر اللغوي العربي القديم، و النحو الوظيفي نجد أطروحة "وظيفة اللغة"، حيث يرى أحمد المتوكل أن مبدأ وظيفة اللغة هو مبدأ جوهري منصوب عليه في ماهيتها من خلال مظهر استعمالها، من طرف متكلميها الفعليين و ذلك لتأدية أغراضٍ تواصلية داخل المجتمع، " فوظيفة اللسان هي وظيفة إتاحة التواصل بين البشر"²³ و هذا التصور يظهر بشكل واضح عند القدماء في تعريفهم للغة، حيث يرى ابن جني أن حد اللغة هي: " أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم"²⁴ ويسوق لنا المتوكل فكرة الأمدي متمثلة في مفهوم الاحتياج عنده؛ أي الحاجة إلى نصب و خلق دلائل تُحدث تواصلًا بين المتخاطبين، حيث " تتيح لكل معرفة ما في ضمير غيره من جهة، و تُعينه على تحقيق أغراضه من جهة ثانية، حيث هي دلائل مؤلفة من أصوات خص الله بها الكائنات البشرية"²⁵ و لعل من المبادئ المعرفية الثلاثة التي تقوم عليها النظرية الوظيفية المتلى ذلك أن بنية اللغات الطبيعية و وظيفتها التواصلية تربط بينهما علاقة تبعية حيث تحدد الوظيفة خصائص البنية "²⁶ و ذلك عكس النظريات غير الوظيفية التي تنطلق من مبدأ أن اللغة مجرد قواعد صورية، ذات نسق مجرد يمكن وصف خصائصه دون اللجوء إلى وظيفته"²⁷ و يرى الوظيفيون أن الوحدات الخطابية التامة باحتوائها على مقولات صرفية-تركيبية، تتضمن سلسلة من العبارات اللغوية بمختلف تحققاتها البنيوية، إنما هي وسائل مسخرة لتأدية غايات تواصلية لتفسير خطاب معين بوصف بُعديه المقالي و المقامي، حيث يتم مقارنته وفق الموجه التداولي الدلالي الذي يحدد الخصائص البنيوية .

"فاللغة إذن حسب المقاربة الوظيفية قديمها و حديثها، ليست بنية دون وظيفة، أو بنية لها وظيفة واحدة، بل اللغة في نظر المقاربة الوظيفية هي بنية مسخرة للقيام بعدد من الوظائف الاجتماعية من أهمها وظيفة التواصل، التي تستدعي عند وصف خصائص العبارات اللغوية، الأخذ بعين الاعتبار لمقامها التداولي الذي يمكن أن تستعمل فيه، لأن دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم و إرادته."²⁸

ب - التماثل في الموضوع:

من مُطلق المقاربة يتألف كل من الفكر اللغوي العربي القديم و النحو الوظيفي كونهما يشتركان معاً "في التصدي للظواهر اللغوية نفسها التي لها صلة بالمعنى، و بمقاصد المتكلم و أغراضه، و التي تستدعي مقاربة وظيفية خالصة، يُحتفى فيها بالمظاهر التداولية، و يُستند إليها عند تفسير البنية الصورية للعبارة اللغوية، و تحديد حملتها الدلالية."²⁹، أما

على مستوى التّظهير فيشتركانِ بموجب المبدأ الذي ذكرناه آنفاً؛ مبدأ تَبَعِيَّةِ البِنْيَةِ للوظيفة، حوّل فرضية تحليل العبارة اللغوية إلى مستوياتٍ مختلفة باعتبارها مُكوّناً مفعولاً يسعى إلى ربطِ بِنْيَاتِهَا الحِمْلِيَّة³⁰، فقد " أفينا المُفكِّرينَ اللّغويينَ العرب على تباينٍ مشاربهم، يجنحون إلى الكشفِ عن البِنْيَاتِ العَرَضِيَّةِ النَّاويَّةِ في ذهن المتكلم، السابقة على الإنجاز اللغوي، و المتحكّمة في البِنْيَاتِ الصَّرْفِيَّةِ-النَّحْوِيَّةِ-الدَّلَالِيَّةِ المقدرة التي تتحقق بعد ذلك في صورةِ بِنْيَاتٍ لفظية ظاهرة، وذلك عن رصدٍ من الظواهر كالأساليب الإنشائية الطلّبية ، و تعدد قراءات النص الواحد، و ظاهرة المعنى في مظهريها البين و الخفي و غيرها ، تلك التي تستوجبُ الإحاطةَ بها الرّبطُ بين البِنْيَةِ اللفظية للعبارة اللغوية ، و بينَ الهدف التّواصلِي الذي يؤمّه المتكلم." ³¹

ج- التّمائل في المنهج :

ينطلق أحمد المتوكّل من مفهومٍ ؛ أنّه لأبَدٍ للجهاز الواصف أن يستجيبَ لشَرَطَيْنِ أساسيين: **الشَرَطُ الأوّل:** أن يتضمّن هذا الجهازُ مكوّنات تضطلعُ برصد الخصائص التّداوليّة و نوع ارتباطها بالخصائص الصّورية .

الشَرَطُ الثّاني: أن يُصاغَ على أساسِ أنّ الجوانبِ التّداوليّة تقومُ بدورٍ معيّن في تحديد العديد من الجوانب التّركيبية الصّرفيّة ³² ، و بحسب ما يرى أحمد المتوكّل فإن اللّغويين القدامى امتلكوا منهجاً خاصاً فُوريتُ به ظواهر متعدّدت الأبعاد خاصةً منها الدّلالية و التّداولية و تمّ عندهم ذلك أثناء تناولهم لمختلف ظواهر اللّغة العربية، حيثُ تشبهُ صياغتهم لهذه النماذج جهازاً واصفاً يُماثلُ في ضبطه مفهومَ النمذجة الذي يقومُ عليه الجهاز الوظيفي، و قد بينَ في موضعٍ من دراسته حوّل المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم، أنّ طُرُق تحليل العبارة اللّغوية في التّراث يُمكن أن تُرجعَ إلى منهجينِ اثْنين؛ منهجٌ من المعنى إلى اللفظ عبْرَ قواعد النّظم، و هو نموذجٌ لإنتاج العبارة ، وهو منهجُ الجرجاني، أما المنهجُ الثّاني؛ فكأنّه يعدّ نموذجاً للفهم و التّأويل، حيثُ ينطلق من اللفظ مُفرداً فمركباً نحوَ المعنى، و يمثله السّكاكي

33 .

2/ الاقتراض:

استطاع أحمد المتوكّل في مشروعه من خلال توظيفِ هذه الآليّة، إلى تحيينِ بعض المفاهيم و التّحليلات ذات المنحى الوظيفي الواردة عند اللّغويين العرب القدامى، حيثُ أشارَ في معرض حديثه إلى إمكانيّتينِ من الاقتراض المفاهيمي؛ أولى هذه الإمكانيات حينَ تفترضُ

نظرية حديثة مفاهيمها من نظرية قديمة محددة و مُحصّصة، ثانياً حينما تُوسّع هذه النظرية اقتراضها المفاهيمي، من مجموعة من النظريات القديمة التي توحدتها رؤية واحدة و تتحوّ منحى موحّداً، كما اشترط أيضاً في عملية نقل المفاهيم أن تكون هناك لغة واصفة مُحادية، تتوحد مفاهيمها في مصطلحاتٍ مخصّصة تقادياً للوقوع في اضطرابٍ دلاليّ بين المصطلحات في المنظومة اللسانية نفسها³⁴، و من المفاهيم التي حاول أحمد المتوكّل أن يستثمرها في مشروعها، هو معالجته لظاهرة "البؤرة" حين اقتراض مفهومها كونها "وظيفة" تداولية تستند إلى المكوّن الأبرز في الجملة³⁵، مستلهماً مكوّناتها من مجموعة ظواهر عالجهما اللغويون العرب، كظاهرة التخصيص و العناية، و الاهتمام حيث "قاربها داخل إطار النحو الوظيفي ضمن إشكالية الرتبة، بوصفها وظيفة تداولية تتحكّم في تحديد المكوّنات داخل الجملة في اللغات التي تُعبّر عن الوظائف النحوية، بواسطة الإعراب و من أجل دعم تحليله استلهم آراء البلاغيين حول ما أوردوه في باب التقديم و التأخير".³⁶ و في وقوفه على بعض الاستنتاجات بيّن ما ورد في الفكر اللغوي القديم، و ما اقترح في إطار الأبحاث المعاصرة يرى المتوكّل " أن هذا الفكر يُشكّل مرحلة من أهمّ مراحل تطوّر الدرس اللساني الوظيفي، و أنّه لا يُعقل بالتالي أن يؤرّخ لهذا النمط من المقاربات اللسانية دون ذكر لما ورد في إنتاج اللغويين العرب القدماء".³⁷

ثانياً: التحليل التداولي لقضايا اللغة في نظرية النحو الوظيفي.

قام أحمد المتوكّل في إطار النحو الوظيفي، باقتراح جهازٍ واصفٍ يقدم من خلاله رسداً لبعض قضايا اللغة العربية، مُحاولاً وصفها و تفسيرها من وجهة وظيفية، حيث اقترح نماذج من التحليلات الوظيفية مصنفاً إياها إلى ثلاثة أقسام: تحليلات مُعجمية و تركيبية و أخرى تداولية، و هذه الأخيرة هي محلّ اهتمامنا في هذه الورقة البحثية.

● التحليل التداولي :

تناول أحمد المتوكّل في هذا الجانب، " الوظائف المُسنّدة إلى إحدى وحدات البنية الحملية، و المُسنّدة أيضاً إلى إحدى وحدات المُستوى العلاقي من البنية التحتيّة في مقابل المُستوى التمثيلي" حيث اهتمّ بتحديد الوظائف التداولية في اللغة العربية، مُقدّماً مجموعة من الاقتراحات لِمَا تضمّنه نموذج سيمون ديك، و هو ما أسهم أيضاً في تطوير نموذجه، ذلك أنّ البنية البنية التداولية التي تحكّمها طبيعة التّواصل، و شروط الأداء، يمثّل أحد أوجه عملية التّواصل التي يركّز عليها نموذج النحو الوظيفي، و استناداً إلى مُقترح سيمون ديك

يُميّز المتوكّل بين نوعين من الوظائف³⁸ التداوليّة : وظائف داخلية / وظائف خارجية ، أمّا الوظيفتان الداخليتان فهما : البؤرة و المحوّر ، بكونهما تستندُ إلى مكوناتٍ خارجة عن الحمل ، أمّا الوظيفتان الخارجيتان فهما : المبتدأ و الدّيل حيث تُسندان إلى عناصرٍ تنتمي إلى الجملة ذاتها ، و قد اقترح المتوكّل وظيفةً خامسة إضافةً إلى الوظائف المذكورة ، و هي وظيفة " المنادى " حيث يقول مُعللاً وُروِدَ هذه الوظيفة و إدماجها إلى الجهاز التداوليّ : " و نرى من أن تُضاف إلى الوظائف التداوليّة الأربع المقترحة ، في إطار النحو الوظيفي ، وظيفةً خامسةً وظيفةً المنادى ، و يُزكّي اقتراحنا إضافةً هذه الوظيفة ، أنّ الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يُمكن أن يُغفل المكوّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعيّة ، و لغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربيّة ، على سبيل المثال ."³⁹

أ/ الوظيفتان الداخليتان :

1- البؤرة : التعريفُ السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هو ما اقترحه سيمون ديك ، والذي يقومُ أساساً على فكرة أنّ وظيفة البؤرة تُسندُ إلى المكوّن " الحامل للمعلومة والأكثر أهميّة ، أو بروزاً في الجملة ."⁴⁰ و اقترح المتوكّل لوظيفة البؤرة ، قسمين من حيث طبيعة وظيفتها ، و من حيث مجالها ، أمّا من حيث طبيعة وظيفتها فقسّمها إلى :

1-1: بؤرة جديد : هي البؤرة المُسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب ؛ هي المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم و المخاطب.

مثل : أ- من قابلت هذا الصّباح

ب- [قابلتْ] هنّداً

1-2: بؤرة مقابلة : هي البؤرة التي تُسندُ إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يتشكّل المخاطب في ورودها ، أو المعلومة التي يُنكر المخاطب وُرودها .⁴¹ أمّا من حيث مجالها فتنقسمُ إلى :

1-1: بؤرة مكوّن : وظيفة تداوليّة تُسندُ إلى مكوّن من مكونات الجملة

1-2: بؤرة جملة : وظيفة تداوليّة تُسندُ إلى الجملة برمتها ، و ليس إلى مكوّن من مكوناتها.⁴²

2- المحور: تُسند هذه الوظيفة حسب مقتضيات المقام إلى الحدّ الدالّ على الذات التي تشكّل

محطّ الحديث داخل الحمل .⁴³

ب / الوظائف الخارجية :

1- المبتدأ :

" وظيفة تداولية تُسند إلى ما يُحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه

وارداً ."⁴⁴ ووظيفته تبرز في تحديد مجال الخطاب باعتباره الدور المكوّن المعني بهذا

الأمر⁴⁵ ، و كمثل توضيحي لهذا التعريف ، نأخذ ما يلي :

زيدٌ قام أبوه .

يُمكن أن يمثل لبنية هذه الجملة تمثيلاً أولياً كما يأتي :

زيدٌ [مبتدأ] قام أبوه [حمل]

الجملة تتركّب إذن من ركنين أساسيين :

- حمل [قام أبوه]

- مبتدأ [زيد] و هو الذي يُحدّد مجال الخطاب ، الذي يعتبر مجال إسناد مجموع الجمل إليه

وارداً.⁴⁶

2- الذيل :

يُعرّفه المتوكّل بأنّه "المكوّن الذي يقوم بدور توضيح معلومة واردة داخل الحمل

قصد تصحيحها أو تعديلها"⁴⁷ ، وتقوم هذه الوظيفة بتحديد الأدوار لمجموعة الوظائف

الدلالية، كما تُحدّد أيضاً الوظائف التركيبية الوجهية المنطلّقة منها في وصف الواقعة الدالّ

عليها المحمول، و تحدّد في الآن نفسه العلاقات القائمة بين مكونات الجملة، بالنظر إلى

الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة⁴⁸.

3- المنادى :

" وظيفة تُسند إلى المكوّن الدالّ على الكائن المنادى في مقام معين"⁴⁹ و ما

يتميّز هذه الوظيفة عن الوظائف الأخرى ، أنّها وظيفة تؤاسر المبتدأ و الذيل و البؤرة و

المحور فإسنادها مرتبط بالمقام ، و ليس المنادى وظيفة دلالية كالمقبل أو الأداة ، أو

وظيفة تركيبية ، لأنه لا يقوم بأي دور بالنسبة للواقعة التي يدلّ عليها محمول الجملة ، كما

لا تسهم هذه الوظيفة أيضاً في تحديد الوجهة ، التي يُنطلق منها في تحديد الواقعة .⁵⁰

وما يجب ذكره في هذا المبحث التحليلي، أنّ المتوكّل اهتمّ في مشروع اللساني بمحاورة

النتاج اللغوي العربي القديم و هي محاورة اتّسمت بعلاقتين :

1- علاقة العارض المقوم المقارن :

حيث اهتم باستشفاف النظرية الثاوية خلف ما ورد في

التراث ، نحواً و بلاغةً ، و أصولاً ومنطقاً و تفسيراً ، في باب الدلالة بأنماطها حيث حاول

مخبر الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية جامعة محمد بوضياف . المسيلة . الجزائر

إعادة تنظيم ما توصل إليه ، و إعادة صياغته صياغةً تقرّبه ممّا يقابله في الفكر اللساني الحديث ، و أن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤاسره من حيث الموضوعات المبحوث عنها ، و من حيث نمط المقارنة المعتمدة.

2- علاقة المقترض: حيث مدّ بين الفكر اللغوي القديم ، و نموذج النحو الوظيفي

جسراً مكنه و هو بصدد معالجة قضايا تداولية في اللغة العربية ، أن يستعير من مؤلفات اللغويين القدماء ، ما مسّت الحاجة إليها و ما رآه وارداً مناسباً.⁵¹

كما بيّن أيضاً من خلال التحليل التداولي ، وفق مقارنته الوظيفية التي أجراها على المدونة اللغوية ، أهم آراء النحاة من خلال دراستهم للمكونات التي تُسند إليها الوظائف التداولية ، حيث ذكر ملاحظاته حول الجمل الاستفهامية المُصدّرة بأداة الاستفهام و الجمل الحصريّة الداخلة عليها أداة الحصر [إنّما] ، حيث توصل إلى أنّ أداة الاستفهام [هل] لا تدخل على الجمل التي تحتوي على مكوّن مُبأّر ، على الجمل التي يكون أحد مكوّناتها مُسندة إلى وظيفة البؤرة سواءً أكان مُصدراً في الجملة أم كان غير مُصدّر ، أمّا بخصوص أداة الحصر [إنّما] فقد أشار إلى رأي اللغويين بصددها ، فهي تدخل على الجمل لتأكيد مضمونها ، أو لتقوية الحكم ، و هي إشارة تُفيد أنّ هذه الأداة تدخل على الجمل المُبارة ، و على أحد مكوّناتها أيضاً ، كما أثبت المتوكّل نفسه في تناوله موقع المحور ، أنّ المكوّن المُتصدّر لهذا النمط من البنيات مكوّن داخلي تُسندُ إليه بهذا الاعتبار وظيفة دلالية ، و وظيفة تركيبية ، و يأخذ بالتالي حالته الإعرابية الرّفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المُسندة إليه ، و قد خلص من خلال بعض الأمثلة و القواعد التي ساقها أثناء عرضه لموقع المحور الفاعل وانتهى إلى أنّه يتنافى مع ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء ، في أنّ ما أسّموه بالمبتدأ في هذا النمط من البنيات ، اسمٌ معرف بالضرورة ، و غيرها من الآراء التي استدرکها على النحاة حول بعض المفاهيم المُتباينة عن وظائف المركبات الاسمية⁵².

خاتمة و استنتاج :

ممّا يمكننا استخلاصه و استنتاجه من كلّ ما سبق أنّ المقترح القرائي ، الذي حاول من خلاله أحمد المتوكّل إعادة قراءة المدونات اللغوية القديمة باختلاف أبعادها و مستوياتها ، و ربط بعض المفاهيم و الفرضيات التي توصل إليها من خلال تحليله الوظيفي ، الذي قارب به بعض المسائل التي أوردها علماء اللغة ، ساعده في إيجاد رؤية نظرية تروم رصد بعض القضايا اللغوية ، و ذلك لبناء نموذج وظيفي يسعى من خلاله إلى خلق نوع من التكامل بين

النماذج في إطارها النظري ، ذلك أنّ المنطلق الذي نناه " المتوكّل " يقوم على استحداث نموذج لغويّ عربي يضطلع بوصف اللّغة العربية انطلاقاً من النظريات اللّغوية القديمة ، ودمجها في المقولات اللّسانية الحديثة مع الإبقاء على هوية البحث اللّساني العربي القديم و كيانه بوصفه نظرية لسانية ذات خصائص متميّزة تقدّم هي الأخرى خطاباً علمياً حول اللّغة و أشكال دالاتها ، و ليست عالماً منغلّقاً بتاريخيّته منقطعة عن الفكر الألسنيّ الحديث.

الهوامش

- 1: إستراتيجية التأويل من النصيّة إلى التفكيكيّة ، محمد بوعزة ، منشورات الاختلاف ، ط1، 2011، ص:13.
- 2: مباحث تأسيسية في اللسانيات ، عبد السلام المسديّ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت-لبنان، ط2010، ص:10.
- 3: يُنظر: أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات ، حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي ، منشورات الاختلاف ، ط1، 2009، ص:39.
- 4: يُنظر، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات ، حافظ إسماعيلي علوي ، محمد املاخ منشورات الاختلاف ، ط1، 2009، ص:26.
- : ينظر ، المرجع نفسه ، ص: 27.5
- 1: مباحث تأسيسية في اللسانيات ، ص:25.
- 2: * لسانيات التراث: مصطلح أطلقه مصطفى غلفان ، يرادُ به : اللسانيات التي تهتم بدراسة الدرس اللغوي القديم من حيث هو تصوّرات و مفاهيم و طرائق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة و المنهج المعتمد فيها يسمى بمنهج القراءة أو إعادة قراءة التراث.، ينظر إلى: مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة تحليلية في المصادر و الأسس النظرية و المنهجية دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت-لبنان، ط2010، ص18، وكتابه: اللسانيات العربيّة أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط2013، ص:184-183.
- 8: ينظر ، المرجع الأخير ، ص:
- 9: مباحث تأسيسية في اللسانيات: ص:28
- 10: ينظر، المرجع السابق، ص:187.
- 11: أنظر، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ، أحمد المتوكّل ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط2010، ص:99.
- 12: أنظر ، مسألة أصل اللّغات ، سليمان أورو ، ترجمة دنيا العمري-مراجعة: عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت-لبنان، ط1، 2013، ص:75.

13: ينظر ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم.الأصول و الامتداد ، أحمد المتوكّل ،ص: 166-167.

14:مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، أحمد المتوكّل، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت-لبنان،ط1، ص:7.

15: ينظر،أسئلة اللّغة أسئلة اللسانيات، ص:39.

16: نذكر على سبيل المثال الانطلاقة التي قام بها دانيال جونز في دراسة النحو المقارن والتي كانت نواتها:نتائج البحث التي توصل إليها علماء و مترجمين إنجليز في أواخر القرن 18.فيما يتعلق بمجال التفكير و البحث التراثي في اللغات إلى اكتشاف اللغة البراهمية[brahmi].[السنسكريتية[sanskrit]]، و كذا تصوّرات لودلوف حول التقارب اللغوي و أعمال أدلونغ في تعزيز فرضيات القرابة المحتملة ، و إصدار بلاس بسان بترسبورغ لمعجمه حول مقارنة لغات العالم،إضافةً إلى منعطف التطور الذي حصل مع فون شليغل في اقتراحه تتميماً ثلاثياً للغات [لغات عازلة/إصاقية/ تصريفية] و كذا قيام اللساني همبولت الذي أخذ بالتصنيف الأخير و عدّه تنظيمياً صورياً للغات مشيراً إلى تراتبه الفلسفي ، حيث تشكلت عنده مدوّنة ثقافية بلغت درجة أعلى من حيث اكتمال تكوينها ، نظراً لتعقّب طاقتها التعبيرية المزعومة ، للتفصيل أكثر: يُن

النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية ، ماري آن بافو/ جورج إلياس رفاتي ، ترجمة محمد الراضي ، المنظمة العربية للترجمة ، الحمراء-بيروت .لبنان-، ص: 20.15.

17: ينظر ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم.الأصول و الامتداد ، ص:167.

:المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم الأصول و الامتداد،ص:168¹⁸

: المصدر نفسه ،ص: 169.19

20: للتفصيل أكثر في هذه المسائل يُنظر : مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، أحمد المتوكّل ، 2009.

21: اقتبسنا طريقة التقسيم عرضاً من الباحث هشام فتح ، الفكر اللغوي العربي القديم و النحو الوظيفي :التماثل و الافتراض في مشروع أحمد المتوكّل،التداوليات و تحليل الخطاب -بحوث محكمة-،إشراف و

تقديم: حافظ إسماعيلي علوي، منتصر أمين عبد الرحيم، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ،ط2014، ص:733.

22: مبدأ تبعية البنية للوظيفة كان قريباً من تصور القدماء لتبعية اللفظ للمعنى.

23: ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم.الأصول و الامتداد ، ص:205

24 : الخصائص، ابن جنّي أبو الفتح عثمان ،تحقيق محمد علي النجار،عالم الكتب،بيروت-لبنان2006، ج1، ص:87.

25 : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم الأصول و الامتداد، بتصرف ، ص: 206.

26 : مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، ص: 08.

27 : اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ، ص: 15.

- 28 : التداوليات و تحليل الخطاب -بحوث محكمة ص:733.
- 29 : المرجع نفسه ، ص: 734.
- 30 :بنية حملية:بنية دلالية- منطقية تتكون من الإطار الحملي مضافا إليه مخصصات محموله و مخصصات حدوده ، و تشكل مصدر اشتقاق للعبارة اللغوية أي دخلاً لقواعد إسناد الوظائف " التداولية و التركيبية" ثم لقواعد التعبير.[مليطان:59].
- 31 : التعجب في اللغة العربية من الفكر اللغوي القديم إلى النحو الوظيفي ، نعيمة الزهري ، منشورات الاختلاف ، ط2014، ص:30.
- 32 : أنظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية؛ البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ، أحمد المتوكل ، دار الأمان-الرباط ط1-2006، ص:15.
- 33 : ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم الأصول و الامتداد، ص: 209.
- 34 : يُنظر، التداوليات و تحليل الخطاب ، ص: 744-746.
- 35 : نظرية النحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ، محمد حسن مليطان ، منشورات الاختلاف ، ط1، 2014، ص:56.
- 36 : التداوليات و تحليل الخطاب ، ص: 746.
- 37 : اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ، ص:47.
- 38 : تعرّف الوظيفة لسانيا حسب معجم ديوبو بأنها الدور الذي تؤديه الوحدة اللسانية في البنية التركيبية للملفوظ ، و مهمة الوظائف تكمن في تحديد وضعيات مكونات الجملة.، يُنظر :في اللسانيات التداولية؛محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، خليفة بوجادي ،بتصرف، ص:94.
- 39 : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل ، دار الثقافة للنشر و التوزيع-الدار البيضاء/المغرب ، ط1، 1985. ص: 160.
- 40 : المصدر نفسه ، ص:28.
- 41 : يُنظر المصدر السابق ، ص: 28، 29.
- 42 : نظرية النحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ، ص57، 58.، و يُنظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص: 31، 35.
- 43 : اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ، ص:252.
- 44 : نظرية النحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ، ص124.
- 45 : يُنظر ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص: 115.
- 46 : المصدر السابق ، ص: 115، 116.
- 47 : اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ، ص:240.
- 48 : يُنظر ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص: 145، 146.
- 49 : المصدر نفسه ، ص:161.

50: يُنظر ، المصدر السابق ، ص: 161-162.

51: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص: 353.

52: يُنظر ، المرجع السابق ، ص: 353-358.

فهرست المصادر و المراجع :

1- أحمد المتوكل :

- الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط1، 1985.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي؛ الأصول و الامتداد ، دار الأمان ، الرباط-المغرب، ط2006، 1.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ؛ البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ، دار الأمان ، الرباط-المغرب، ط2006، 2.
- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ، ط2009، 1.
- اللسانيات الوظيفية ؛ مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ، ط2010، 1.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2013.

2- حافظ إسماعيلي علوي:

- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ؛ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي و إشكالاته ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ، ط2009، 1.
- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2009، 1.
- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2009، 1.

التداوليات و تحليل الخطاب؛ بحوث محكمة، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع -المملكة الأردنية الهاشمية، ط2014، 1.

3- ماري آن بافو : النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية ،ترجمة : محمد

الراضي ، المنظمة العربية للترجمة ، الحمراء-بيروت .لبنان، ط2012، 1.

4- محمد الحسين مليطان : نظرية النحو الوظيفي ؛ الأسس و النماذج و المفاهيم ، منشورات

الاختلاف-الجزائر، ط2014، 1.

5- نعيمة الزهري : التعجب في اللغة العربية من الفكر اللغوي القديم إلى النحو الوظيفي ، منشورات

الاختلاف - الجزائر ، ط1-2014.

- 6- سليفان أورو: مسألة أصل اللغات ، ترجمة: دنيا العمري، مراجعة: عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ، ط1، 2013،
- 7- عبد السلام المسدي : مباحث تأسيسية في اللسانيات ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ، ط1، 2010.